

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
جمعية البر الخيرية بمركز بني حرير وبني عدوان
مسجلة برقم (466)

تقرير البرامج التوعوية الداخلية لأعضاء مجلس الإدارة

في الجوانب المالية والقانونية لعام ٢٠٢٥م



أولاً: مقدمة

انطلاقاً من حرص جمعية بني حرير وبني عدوان على تعزيز مبادئ الحوكمة والامتثال، ورفع مستوى الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة بالمسؤوليات والواجبات المالية والقانونية المرتبطة بإدارة الجمعية، تم إعداد وتنفيذ برنامج توعوي داخلي يستهدف أعضاء مجلس الإدارة. ويأتي هذا البرنامج بهدف تعزيز المعرفة بالأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، وبيان الأدوار والمسؤوليات الملقاة على مجلس الإدارة، ورفع مستوى الوعي بالرقابة والسلامة المالية، وتعارض المصالح، والشفافية والإفصاح، والضوابط النظامية ذات الصلة بأعمال الجمعية.

ثانياً: بيانات البرنامج التوعوي

اسم البرنامج: برنامج التوعية المالية والقانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

الفئة المستهدفة: أعضاء مجلس إدارة جمعية بني حرير وبني عدوان.

السنة: ٢٠٢٥م

تاريخ تنفيذ التوعية: الثلاثاء، ٦ محرم 1448هـ، 1 يوليو.

ثالثاً: أهداف البرنامج

يهدف البرنامج التوعوي إلى:

١. تعريف أعضاء مجلس الإدارة بأدوارهم ومسؤولياتهم النظامية تجاه الجمعية.
٢. رفع مستوى المعرفة بالأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية.
٣. توعية أعضاء المجلس بمسؤوليتهم في الإشراف والرقابة على الأداء المالي للجمعية.
٤. تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والإفصاح.
٥. رفع مستوى الوعي بحالات تعارض المصالح وآليات الإفصاح عنها والتعامل معها.
٦. توضيح العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والصلاحيات المرتبطة بكل منهما.
٧. تعزيز سلامة الإجراءات المالية والإدارية والحد من المخاطر.
٨. دعم التزام الجمعية بمتطلبات الحوكمة والامتثال والرقابة الداخلية.

رابعاً: المحاور التوعوية

المحور الأول: أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

تم توعية أعضاء مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة يمثل أحد أهم أجهزة إدارة الجمعية، وأن مسؤولية العضو لا تقتصر على حضور الاجتماعات والتصويت على القرارات، بل تشمل الإشراف والمتابعة والمشاركة في توجيه أعمال الجمعية والمحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها.

وشملت التوعية عدداً من الجوانب، من أبرزها:

- الالتزام بأحكام نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية واللائحة الأساسية للجمعية.
- العمل لتحقيق أهداف الجمعية والأغراض التي أنشئت من أجلها.
- ممارسة الصلاحيات الممنوحة للمجلس في حدود الأنظمة واللوائح والسياسات المعتمدة.
- متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
- الإشراف على الإدارة التنفيذية ومتابعة أداؤها.
- المحافظة على أموال الجمعية وموجوداتها ومصالحها.
- التأكد من وجود أنظمة وضوابط رقابية وإدارية ومالية مناسبة.
- المشاركة الفاعلة في اجتماعات المجلس واتخاذ القرارات بناءً على معلومات كافية.
- تجنب استغلال العضوية أو الصلاحيات لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

ويستند هذا المحور بصورة أساسية إلى الدليل الاسترشادي لمجلس الإدارة في الجمعيات الأهلية الصادر عن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والذي خصصه المركز لتعزيز معرفة مجالس الإدارات بأدوارها ومسؤولياتها.

المحور الثاني: الالتزام بالأنظمة واللوائح والحوكمة

تم تعريف أعضاء المجلس بأهمية الالتزام بالإطار النظامي المنظم لعمل الجمعية، وأن القرارات والإجراءات التي تتخذها الجمعية ينبغي أن تكون متوافقة مع الأنظمة واللوائح واللائحة الأساسية والسياسات الداخلية المعتمدة.

وشملت التوعية التأكيد على:

- ضرورة الاطلاع على اللائحة الأساسية للجمعية والعمل وفق أحكامها.
- الالتزام بالأنظمة والتعليمات والتعاميم الصادرة عن الجهات المختصة.
- التأكد من نظامية القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.
- توثيق اجتماعات المجلس وقراراته.
- الالتزام بالصلاحيات المحددة لكل مستوى إداري.
- عدم ممارسة الجمعية لأنشطة خارجة عن أغراضها أو اختصاصاتها النظامية إلا وفق الإجراءات النظامية.
- الالتزام بمتطلبات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- الاهتمام بتحديث السياسات واللوائح الداخلية كلما دعت الحاجة.
- تعزيز المساءلة والرقابة المؤسسية.

وقد نشر المركز اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحدثه 2025، كما نشر قواعد حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ضمن الأنظمة واللوائح المنظمة للقطاع.

المحور الثالث: تعارض المصالح والإفصاح

تم توعية أعضاء مجلس الإدارة بمفهوم تعارض المصالح وأهمية الإفصاح عنه، وأن وجود مصلحة شخصية للعضو في موضوع معروض على المجلس قد يؤثر أو يفهم منه أنه يؤثر في استقلالية القرار.

وتم التأكيد على عدد من الممارسات، من أبرزها:

- الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بموضوع معروض على المجلس.
- عدم استخدام المعلومات أو الصلاحيات المتاحة بحكم العضوية لتحقيق مصالح شخصية.
- تجنب التأثير على القرارات التي يكون للعضو مصلحة خاصة فيها.
- الالتزام بسياسة تعارض المصالح المعتمدة في الجمعية.

- تحديث نماذج الإفصاح عن تعارض المصالح وفق الإجراءات المعتمدة.
- المحافظة على النزاهة والحياد عند اتخاذ القرارات.
- توثيق حالات تعارض المصالح والتعامل معها وفق السياسة المعتمدة.

ويؤكد المركز في أدلته الحوكمية أهمية وجود سياسة لتعارض المصالح معتمدة من مجلس الإدارة ضمن ممارسات الحوكمة، كما نشر المركز دليلاً استرشادياً مستقلاً لسياسة تعارض المصالح.

المحور الرابع: المسؤولية والرقابة المالية لمجلس الإدارة

تم توعية أعضاء مجلس الإدارة بأن سلامة الوضع المالي للجمعية لا تعد مسؤولية الإدارة المالية أو المحاسب وحدهما، بل إن لمجلس الإدارة دوراً إشرافياً ورقابياً أساسياً في المحافظة على الموارد المالية للجمعية والتأكد من استخدامها لتحقيق أهدافها.

وشملت التوعية:

- متابعة الأداء المالي للجمعية بصورة دورية.
- الاطلاع على التقارير المالية ومراجعتها.
- متابعة الإيرادات والمصروفات ومقارنتها بالموازنة المعتمدة.
- التحقق من وجود مستندات مؤيدة للعمليات المالية.
- الالتزام بالصلاحيات المالية المعتمدة.
- عدم إجراء المصروفات خارج الأطر والضوابط المعتمدة.
- تعزيز الفصل بين الصلاحيات والمهام المالية متى أمكن.
- التأكد من تسجيل العمليات المالية في النظام المحاسبي.
- المحافظة على المستندات والسجلات المالية.
- متابعة الحسابات البنكية والتسويات والإجراءات المرتبطة بها.
- التأكد من إعداد القوائم والتقارير المالية وفق المتطلبات النظامية.
- متابعة الملاحظات المالية والعمل على معالجتها.
- تعزيز الرقابة الداخلية على عمليات القبض والصرف والتعاقد والشراء.

وقد أصدر المركز دليل المعيار الثالث للسلامة المالية للجمعيات الأهلية بوصفه أحد أدلة الحوكمة المرتبطة بالسلامة المالية، ويستند المعيار إلى منظومة الأنظمة واللوائح والضوابط المنظمة للعمل الأهلي والمالي.

المحور الخامس: الشفافية والإفصاح

تم توعية أعضاء مجلس الإدارة بأهمية الشفافية والإفصاح في تعزيز الثقة بالجمعية، وأن توفير المعلومات المطلوبة للجهات الإشرافية وأصحاب المصلحة بصورة صحيحة ومنظمة يسهم في رفع مستوى الحوكمة والمساءلة.

وشملت التوعية:

- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلب الأنظمة واللوائح الإفصاح عنها.
- الحرص على صحة ودقة المعلومات والبيانات المنشورة.
- تحديث البيانات النظامية للجمعية عند حدوث أي تغيير.
- توثيق القرارات والاجتماعات والعمليات ذات الأثر المالي والإداري.
- المحافظة على سرية المعلومات التي تستلزم طبيعتها عدم نشرها.
- تطبيق السياسات المتعلقة بخصوصية البيانات والاحتفاظ بالوثائق.
- تعزيز مبدأ المساءلة أمام الجمعية العمومية والجهات التنظيمية.
- تقديم المعلومات المطلوبة للجهات المختصة في الأوقات المحددة.

ويصنف المركز الشفافية والإفصاح ضمن معايير حوكمة الجمعيات الأهلية، إلى جانب الامتثال والالتزام والسلامة المالية.